مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي

(دراسة حالة) المملكة الأردنية الهاشمية انموذجاً للمدة (2002-2014)

The Effect of Governance Indicators on Economic

Growth (Case Study) The Hashemite Kingdom of Jordan

المدرسة المساعدة وفاء صباح خدر
كلية الادراة والاقتصاد / جامعة دهوك

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: **٢٠١٧/٧/٥**
القبول: **٢٠١٧/٩/١٥**
النشر: **خريف** ٢٠١٧

Doi:
10.25212/lfu.qzj.2.5.29

الكلمات المفتاحية:

Economic growth, Financial crises, Governance, Corruption control, Legal sovereignty.

الملخص

ان الازمات والانهيارات العالمية المالية التي طالت المؤسسات والتي كان سببها هو نقص في الكفاءات والخبرات في إدارة المؤسسات، بمعنى عدم الأخذ بمبدأ الحوكمة ، مما أدى الى انهيار هذه المؤسسات وكنتيجة لهذه الانهيارات أهتمت العديد من الجهات والموسسات الدولية في الحوكمة.

لذلك فان اهمية البحث تمثل ت بان الحوكمة لها دور مهم في خلق المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي . وبناءاً على ماتقدم فان مشكلة بحث تمثلت بعدة أسئلة ومنها هل عدم وجود بناء جيد للمؤسسات المحلية والقوانين الفعالة يساهم في توفير بيئة مناسبة للفاسدين ، اما هدف البحث هو التعرف على الحوكمة ومؤشراتها وهي (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة،الاستقرار السياسي، السيادة القانونية ، جودة التشريع، أبداء الرأي والمساءلة) ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي في الاردن ، ودراسة مؤشرات النمو الاقتصادي ومعرفة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي للأردن .

وقد افترض البحث بأن الحوكمة لها تأثير معنوي في النمو الاقتصادي ، وأعتمد البحث على الأسلوب النظري التحليلي والمنهج الكمي التحليلي وباستخدام البرنامج

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الاحصائي (Statistical package for social sciences)، و ت م استخدام نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مستندين على البيانات المأخوذة من البنك الدولي . وتوصلت الدراسة بأن فعالية الحوكمة ،الاستقرار السياسي ، وأبداء الرأي والمساءلة كان لهم تأثير معنوي في النمو الاقتصادي ، اما مؤشرات (السيطر ة على الفساد ، السيادة القانوية ، وجودة التشريع) فكانت غير معنوية في النمو الاقتصادي .

المقدمة

يشهد العالم تطورات مختلفة في كافة مجالات الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية، وذلك لما حدث من تغييرات في طبيعة الدولة ، واصبح من الحكمة البحث حول تلك القضايا المعاصرة التي لها صلة بهذه التطورات الحديثة والتغير في دور الدولة، حيث لم يتم دمج خلال العقود الماضية الآخيرة الجوانب السياسية والاقتصادية م عاً ،في مجال الحوكمة بهدف خدمة المصالح العامة من الجانب الاقتصادي .

اما في الوقت الراهن فقد حمل العديد من التحديات الاقتصادية وان هذا التحدي يصعب التعامل معه في أفضل الدول سواء المتطورة او النامية من حيث الأنظمة السياسية او الاقتصادية، فان الحكومات الضعيفة لها اثار مختلفة على حياة المجتمع وعلى التنمية الاقتصادية، مقارنة با لحكومات التي تخدم افراد المجتمع وتطبق سيادة القانون وتحترم الحريات المدنية وتقاوم الفساد وتحاربه ، فان بوسع هذه الدول تحقيق معدلات نمو اقتصادي مع توافر حوكمة تهتم وتسعى للتحقيق التنمية من خلال المشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات وان تعمل على تحقيق مؤسسات ذ ات كفاءة عالية وان تساهم في تشريع القوانين والأنظمة التي تساهم في خلق ثقافة للمجتمع في مقاومة الفساد ومحاربته والحد منه وهذا يخلق تنمية اقتصادية لكافة القطاعات في الدولة.

مشكلة البحث: تجسدت مشكلة البحث في عدة تسأولات أهمها:-

1 - ما مدى تاثير وجود أساس محكم ونشط لحوكمة الشركات في النمو الأقتصادي؟
2 - على من تقع مسؤلية التطبيقات الجيدة لمبأدى الحوكمة ؟
3 - هل عدم وجود بناء جيد للمؤسسات المحلية والقوانين الفعالة يساهم في توفير بئية مناسبة للفاسدين؟
4 - كيف تساهم الحوكمة في تحقيق تنمية للمعرفة الاستريجية للمؤسسات الاعمال،وما هي محددات التنفيذ الفعال لهيكل الحوكمة الشركات ؟

أهمية البحث:

تتحدد اهمية البحث بان الحوكمة لها دور مهم في تهئية المناخ الاقتصادي الملائم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، فضلا عن ذلك تلعب المؤسسات العامة دوراً حيوياً ف ي نشاط كل دولة سواء على المستوى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السياسي،الاقتصادي ،والاجتماعي ، وسير أداء مؤسسات كل دولة ونشاطها تنعكس على مهام الدولة وتساهم في تنمية وتطوير المجتمع.

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى التعرف على أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ،وعلى مؤشرات الحوكمة وقياس المتغير ات المستقلة وتأثيرها في المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي للمملكة الاردنية الهاشمية) .

فرضية البحث:

تفترض الدراسة بأن الحوكمة لها تأثير معنوي في النمو الاقتصادي للمملكة الاردنية الهاشمية.

منهجية البحث :

أعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري التحليلي المستند الى النظرية الاقتصادية من خلال دراسة الحوكمة، ومن ثم اعتماد المنهج الكمي التحليلي في البحث عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، لعينة البحث (المملكة الاردنية الهاشمية) وللمدة الزمنية 2002-2014 ،تم استخدام نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .

المبحث الاول

الأطار النظري للحوكمة

اولاً: مفهوم الحوكمة :- The concept of governance

هنالك العديد من مفاهيم التي تفسر مفهوم الحوكمة ، حيث جاء في العديد من الدراسات عدة مفاهيم عدة مفاهيم للحوكمة ، ولا يوجد أجماع موحد في الأدبيات على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة .وان الحوكمة تتكون من مبادى Principles وقواعد Rules والتي تفسر وتحدد كيفية التصرف في المنظمة وان الكلمة مشتقة من الاتينية Steering بمعنى يقود او يوجه فتعطي الحوكمة المنظمة او المدينة او الدولة على حد سواء بيئة أساسية لمحافظة على تطبيق القواعد بين الجميع وتعمل هذه القواعد على السير الجيد والاتجاه الصحيح وبدون تلك القواعد سوف تتجه الى الفوضى (نايف، 2012، 123).

كما ان مفهوم الحوكمة يعتبر بان هنالك عدة تغيرات في الاوضاع وذلك لتوسع في حجم المجتمعات فضلا عن ان المجتمعات اصبحت تتميز بتنوع الكبير في احتياجاتها افراداً او منظمات وهذا ادى الى عجز في حكومات في قدرتها على إدارة الدولة بمفردها ، وبتالي اشراك الجهات غير الحكومية في ادراة شوؤن الدولة مثل القطاع الخاص،المنظمات غير الربحية ومنظمات المجتمع المدني. (البسام،178،2014) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ومن الاستخدامات التي انتشر استخدامها في مجال نظام الحوكمة ، نظام إدارة الشركات ومراق بتها ، ممارسة السلطة والقيادة ، وإدارة المؤسسات المالية وغيرها ، ويمكن تعريفها بانه نظام تدار من خلاله المؤسسات وتوجه وتراقب وتدار .

كما تعرف بانها مجموعة من العلاقات التي تجمع بين القائيمن على إدارة المؤسسات ومجلس الإدارة من خلال مجموعة من القواعد والحو افز التي تهتدي لها إدارة الشركة لتنظيم ربحيتها وقيمتها على المدى الزمني (Kooper, Mase,lindgreen,2011,195) .

وعرفت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان الحوكمة (Governance) هي مجموعة من العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كانوا افراداً او جزء من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى ان مفهوم الحوكمة لايشمل فقط فاعلية المؤسسات بل يشمل القيم التي تعتبر من ضمن المؤسسات ، المساءلة ، الرقابة ، والنزاهة (عبدي ، حمادة ، 2014، 14).

ويتبين من خلال المفاهيم للحوكمة بانها الاطار العام التنظيمي الذي يتم من خلاله مجموعة من القواعد والقوانيين للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وان هذا النظام يعمل على توجيه وظبط المؤسسية وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسين في المؤسسات وهم المساهمون واعضاء مجلس الإدارة والمدراء.

ثانياً : اهمية الحوكمة :- The importance of corporate governance

اصبحت الحوكمة تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم ككل، بسبب التحول الى النظام الاقتصادي الراسمالي ، وان الحاجة الى الحوكمة تدخل في كافة الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء ولاسيما في العقود الاخيرة والأزمات المالية والاقتصادية التي استهدفت العالم ومنها ، دول شرق آسيا ، وامريكا اللاتينية ، وروسيا ، في عقد التسعينات من القرن العشرين وغيرها من الأزمات ، وتعمل الحكومة على الحد من حالات التضارب المصالح في المؤسسات الدولة وتعمل على زيادة الاندماج بين اصحاب المصالح من خلال فعالية الافصاح والمسالة والرقابة والحوافز ، وان الحوكمة لها تاثير على المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والهدف من ذلك هو لصالح الافراد والمؤسسات والمجتمع (عاصم ، العبيدي ، 2014، 141).

والحكومة تعمل على الحد من مخاطر الفساد المالي و الاداري على حد سواء الذي يواجه مؤسسات الدولة ، فضلاً عن ذلك تسعى الحكومة على رفع مستوى التنمية الاقتصادية والتقدم للدولة من خلال رفع مستوى الأداء للمؤسسات الدولة ، كما انه تعمل على تشجيع رأس المال المحلي والاستثمار في الدولة وعدم خروج رؤوس الاموال الى خارج الدولة ، وتسعى الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة القدرة التنافسية العالمية ، وان الحوكمة لها أهمية في رفع مستوى الشفافية والدقة والوضوح في مؤسسات كما تعمل على زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع (عبدي ، حمادة ، 2014، 14).

ثالثاً: نشأة وتطور الحوكمة :- Origins and evolution of governance

ان مفهوم الحوكمة ليس بلمفهوم الجديد وانما يعود الى فترة 400 سنة قبل الميلاد ، من خلال اكتشاف كتيب يدعى (Arthashastra) ومنسوب هذا الكتاب الى Kautilya ،وانه تم اكتشاف هذا الكتيب في الهند عام 1904، وان هذا الكتيب مكتوب على أوراق النخيل ، حيث يقدم الركائز الاساسية من (فن الحكم ،ويوكد على العدالة ،والأخلاق ، والميول المعادية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لاستبداد،كما يحدد واجب الملك في حماية ثروة الدولة وغيرها من الامور التي تهتم ب إدارة الحكم (3 . (Kaufmann,Kraay,2008 ,

ومنذ بداية القرن الماضي برزت أهمية الحوكمة، ومن ضرورتها في تنظيم وسير مؤسسات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ونتيجة للتبعيات وبما يسمى مشكلة الوكالة Agent Problem الناتجة عن عزل الملكية عن الإدارة ، وان اول من دعا الى فصل ملكية عن الإدارة هما الباحثيين (Berle and Means) وذلك في عام 1932 ، وذلك لتزايد الشركات المساهمة في الدول المتقدمة ، وظهرت مشكلة الوكالة والتي تقوم بان المساهمين في الشركات المساهمة يعملون على توكيل مهمة إدارة الشركة الى مجلس إدارة ي تم أنتخابها، ثم يكون بدوره مسؤولاً على الإدارة التنفيذية للشركة على أساس ان مجلس الإدارة سوف يعمل من اجل تحقيق أهداف المساهمين ، ولكن الواقع يوضح ليس بضرورة ان يكون تناسق وتطابق بين اهداف المساهمين واهداف إدارة الشركة ثم تظهر مشكلة تضارب المصالح وهو مايسم ى (Agent Problem)حيث يكون هدف إدارة الشركة هو تحقيق عوائد قصيرة الأجل من خلال الاستثمارات الشركة وذلك لما تعود عليهم من منافع ومزايا.

وأن هذه الأمر لا يتوافق مع أهداف المساهمين والمستثمرين الي هدفهم هو تحقيق نمو طويل الاجل للشركة ، وادى الى مشاكل التي صا حبت ضعف اتفاقية والافصاح وكذلك الفساد الاداري في بعض الاحيان ولاسيما الإدارة التنفيذية العليا ، ومن هنا برزت أهمية الحوكمة لانها توضح العلاقة التي يتم إدارة المؤسسات اوالمنظمات وتعمل على توفير للمساهمين والمستثمريين وأصحاب العلاقة الالية لمعرفة كيفية إدا رة المؤسسات من خلال الافصاح والشفافية والوضوح التام (هئية سوق راس المال الفلسطينية ، 2012، 10).

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen and Mackling) بالاهتمام بمفهوم الحوكمة موضحين اهمية في تقليل المشاكل الناجمة من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظريةِ الوكالة ، فضلاعن ذلك ظهر مفهوم الحوكمة بشكل واضح عند قيام صندوق المعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف الحوكمة وتحديد أهميتها ولما لها من دور من حماية حقوق المساهمين.

وفي عام 1987 عملت اللجنة الوطنية الخاصة بالأعترافات بأصدار تقرير القوائم المالية المسمى (Tread Way Commission) وهي مجموع من التوصيات تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة وذلك لمنع الغش والتلاعب في أعداد القوائم المالية ،وفي عام 1992 فأن بورصة لندن عملت دوراً مهماً في هذا المجال حيث قامت بأصدارتقارير (Cadbury Report) ليوضح أهميةِ الحوكمة وذلك لزيادة ثقة المستثمرين في أعداد القوائم المالية ، وفي عام 1995 ظهرت العديد من التقارير في استراليا ،كندا، فرنسا، ايطاليا، وشرق اسيا من خلال الهئيات العلمية والبورصات المالية العائدة لها .

في عام 2002 أثناء أنهيار المالي لكبرى الشركات الامريكيةِ تم أصدار (Sarbanes Oxley Act) والذي أهتم بدور الحوكمة وأهميتها في القضاء على الفساد الاداري والمالي (محمد 2012، 59).

المبحث الثاني

علاقة الحوكمة في النمو الاقتصادي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لقد تزايد الأهتمام بشكل كبير في الحوكمة ، في الأقتصادات المتقدمة أو الناشئة على حد سواء ولاسيما مع دخول تلك الأقتصادات في منظمة التجارة العالمية (WTO) والأتفاقات الأوربية ودخول في أتفاقية التجارة الحرة مع دول عدة ، مما جعل الى وجود قدرة تنافسية كبيرة ما بين االمؤسسات او المنظمات سواء على مستوى المحلي أو العالمي لغرض الحصول على مصادر التمويل (الجازي، 2011، 1)، وان اهمية الحوكمة تزايدت بشكل مفرط بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وتحقيق الرفاهية المجتمع ، فان الحوكمة تعمل على التخصص وتقسيم العمل ، فضلاً عن ذلك تعمل على زيادة الكفاءة في أستغلال الأمثل للموارد الأقتصادية ، بألاضا فة تعمل على تحقيق القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ،وبتالي ظهور أسواق جديدة، بالأضافة الى ذلك تجذب الأموال المحلية أو الخارجية على حد سواء لتحقيق أرباح المؤسسات وزيادة نموها (حداد ، 2008، 16) .

كما ان تحدد قدرات الحكم التي لها أهمية ضرورية لضمان كفاءة الأسواق وذلك من خلال فرض حقوق الملكية ، سيادة القانون ، الحد من الفساد ، وزيادة الأستثمار في القطاع الخاص وان مجمل هذه العوامل تعمل على تطوير وزيادة النمو الاقتصادي ، فأن أستخدام هذا النهج يؤكد ضمنياً الأولية لتطوير السوق من خلال تعزيز الحكم ثم يخلق ويدعم تنمية الدولة ، فضلاً عن أن نجاح دول شرق آسيا وتطوير كفاءة سوقها اعتمدت هذه الدول في المرتبة الأولى على قدرات حكم الدولة ونهج استخدام الحكم الرشيد وأعتمادها بلغ أضعاف اعتمادها على قدرات اللازمة لضمان كفاءة الأسواق .

وان مؤسسات الفعالة استخدمت ظروف التكن ولوجية وأدى ذلك الى تسارع وتيرة النمو الأقتصادي ، كما أن قدرات الحوكمة تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي تتصف اسواقها بضعف هياكل أسواقها ولأبد من قدرات الحكم فهي تحدد وتساعد في توزيع الموارد اللازمة لخلق وزيادة الأنتاجية ونمو القطاعات الاقتصادية في تلك الدول ، فضلاً عن ذلك التاكيد على أهمية التعليم وضروة أصلاح الحكم في تلك الدول ، فأن تعزيز الحكم له دور كبير في تخفيض تكاليف المعاملات ثم تصبح ألاسواق أكثر فعالية .

كما أن الدول النامية تتطلب الحاجة الى الأستحواذ على التكنولوجيا الجديدة وذلك للحاق بركب التطور فان الأعتماد على كفاءة الأسواق لجذب رأس المال وتكنولوجيا جديدة غير كافي لتعزيز النمو الاقتصادي فان الدول النامية بحاجة الى مهارأت التدريب للمديريين وكافة الاداريين للمؤسسات العامة والخاصة، وثم يحقق ذلك نمو أنتاجية للقطاعات الاقت صادية وهذا من شانه يخلق النمو الأقتصادي (Khan ,2007,4-7) . وللوقوف على أهم المؤشرات للنمو الأقتصادي يتم من خلال النقاط التالية :-

أولاً: مؤشرات النمو الأقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية :-

Indicators of economic growth in the Hashemite Kingdom of Jordan

تقع المملكة الاردنية الهاشمية في جنوب غرب اسيا يتكون معظم سطح الأردن من نجد صحراوي في الشرق واراضي مرتفعة في الغرب ويتالف سطح الاردن من ثلاثة أقاليم هي المنخفض الاخدودي لوادي الاردن (أخدود الأردن) ، والمرتفعات الجبلية ، وهضبة البادية الصحراوية ، ومساحة اليابسة تبلغ 88,884 كم مربع ومساحة المناطق المائية 329 كم ، وان نقطة المنخفضة في المملكة هي البحر الميت 408 متر ،تحت سطح البحر ، وأعلى نقطة هو جبل الدامي 1854 متر فوق مستوى سطح البحر .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وان المملكة الاردنية الهاشمية بدات خطة الأصلاح الأقتصادي في المملكة بداية التسعينات عقب الأزمة العالمية الاقتصادية التي تعرضت لها المملكة في نهاية 1988 ، وركزت جهود الاصلاح في تلك الحقبة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وقد ساهمت جهود الاصلاح الاقتصادي ال‌تي تم تطبيقها من قبل المملكة منذ الازمة الاقتصادية التي واجهتها في اواخر الثمانينات في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ، حيث انتعش الاقتصاد الوطني وسجل معدلات نمو ناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة خلال سنوات الاربعة الماضية تفوق معدلات النمو السكاني ، ونمت صادرات المحلية بمعدلات بلغت 25.1 % و 15.1% و 5.3 % ، خلال سنوات 2001، 2002، 2003 ، فضلاً عن ان البنك المركزي سجل من العملات الأجنبية مستوى كبير غير مسبوق ، وبالاضافة الى أن معدل التضخم استقر عند حدود مقبولة لم يتجاوز (2.5 %) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،2006، 4 -5).

وأن اهم التحديات التي عصفت بالاقتصاد الاردني منذ نهاية عام 2010 وحتى نهاية 2014 ومازال إلى يومنا هذا، هو الوضع الأقليمي المضطرب ولاسيما التبعات المرهقة التي تولدت منذ الازمة السورية من جهة ، والازمة التي يعيشها العراق نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لكل الدولتين مما انعكس على التجارة الخارجية للاردن وعلى جذب الاستثمارات وتوسع السوق ، وان حالة عدم التأكد وعدم اليقين الناتجة من الوضع المضطرب الأقليمي للمنطقة ، فضلاً عن ذلك ماتولد من ازمة اللاجئيين السوريين على الاقتصا د الاردني والتي بلغت كلفتها الصافية خلال السنوات (2011- 2014) أكثر من خمس مليارات دينار أردني.

أما على المستوى الدولي فأن تبعات الازمة في أوربا تضاف الى تبعات الأزمات الأقليمية ولاسيما أن دول الأتحاد الأوربي هي من اهم التكتلات التي تتعامل في التجارة الخا رجية مع الأردن وتصل التجارة بين الاتحاد الأوربي والأردن الى نحو ثلث ، فضلاً عن ذلك أن تبعات الأزمة الامريكية المالية العالمية فان جميع تلك العوامل انعكست على الأقتصاد الاردني ، وتبدو ان الملامح الاولية توضح بأن كل من الاقتصاد الاوربي والأمريكي يشهدان تحسناً ملموساً وأن نهاية 2014 هي نهاية تبعات الازمات العالمية ثم ينعكس على الوضع الاقتصاد الأردني بتحسن ، وعلى الرغم من أنه يكون بشكل بطئ (التقرير الاقتصادي المخصص،2015، 3-4).

وللوقوف على أهم مؤشرات النمو الأقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية يوضح الجدول (1) المؤشرات التالية : -

جدول (1) مؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بمليون دولار	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدولار	نمو نصيب الفرد من ناتج المحلي الأجمالي
1995	7.0	6.2	1557.2	2.1
1996	6.9	2.1	1557.6	- 0.9
1997	7.2	3.3	1593.8	1.1
1998	7.9	3.0	1711.8	1.3
1999	8.1	3.4	1736.	1.9

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

	7			
2.6	1744.1	4.2	8.6	**2000**
3.5	1855.0	5.3	8.9	**2001**
3.9	1939.7	5.8	9.6	**2002**
2	2021.4	4.2	10.1	**2003**
5.9	2205.8	8.6	11.4	**2004**
4.9	2360.5	8.2	12.6	**2005**
4.2	2722.7	8.1	15.1	**2006**
3.9	2970.9	8.2	17.1	**2007**
2.8	3655.9	7.2	21.9	**2008**
1.2	3800.7	5.5	23.8	**2009**
- 1.6	4054.3	2.3	26.4	**2010**
- 1.1	4266.1	2.6	28.8	**2011**
- 0.8	4423.1	2.7	30.9	**2012**
- 0.3	4656.2	2.8	33.6	**2013**
0.3	4831.0	3.1	35.8	**2014**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2015	37.5	2.4	4940.0	0.0

المصدر:- Data world bank _www.govindicators.org,

يتبين من الجدول (1) ان الناتج المحلي الأجمالي بلغ حوالي (7.0) ، عام 1995، ليصل الى (8.6) مليون دولار في عام 2000 ، وبنسبة نمو تقدر (4.2%) من ناتج المحلي الاجمالي لنفس العام ، وارتفع الى (12.6) مليون دولار ، وبنسبة (8.2%) من الناتج المحلي الأجمالي لعام 2005، وذلك لتحسن المستوى الكلي للمؤشرات العامة للاقتصاد الأردني ونمو الاقتصادات العالمية غير النفطية ، ويستمر بالأرتفاع ليصل الى (26.4) مليون دولار من ناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (2.3 %) من ناتج المحلي الأجمالي ، وتشير هذا المؤشر في جدول اعلاه الى تواضع النمو الاقتصادي منذ بداية عام 2011 مقارنة بمعدلات النمو خلال السنوات السابقة بما فيها فترة الأزمة المالية العالمية بين عام 2008-2010 ، ووصل في عام 2015 الى (37.5) ، وبنسبة نمو (2.4%) من ناتج المحلي الاجمالي ، ويلاحظ بأنه الزيادة الطفيفة في معدلات نمو الناتج وذلك للتبعات ازمة اللجوء السوري التي عصفت بالأقتصاد الأردني منذ منتصف ع ام 2011 ، فقد أثرت بشكل وأضح على توقعات النمو الحقيقي وعلى ماتحقق منه .

إما مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الذي يعد انعكاساً لقيمة الناتج المحلي الأجمالي مقسوماً على عدد السكان ، اذ بلغ (1557.2) دولار الامريكي عام 1995، وبنسبة نمو (2.1%) من ناتج المحلي الأجمالي ، وارتفع الى (1744.1) دولار ، وبنسبة نمو (2.6%) من ناتج المحلي الاجمالي في عام 2000، واستمر بالأرتفاع في السنوات اللاحقة ليصل الى (2360.5) دولار ، وبنسبة نمو تصل الى (4.9%) من ناتج المحلي الأجمالي في عام 2005، ووصل الى (4054.3) دولار ، وبنسبة نمو (1.6% -) من ناتج المحلي الأجمالي لعام 2010 ،وذلك يتبين بان نمو نصيب الفرد من ناتج المحلي الأجمالي منخفض وذلك متأثراً بالأزمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الأردني ، ووصل الى (4940.0) دولار ، وبنسبة نمو (0.0%) من ناتج المح لي الأجمالي لعام 2015، وذلك بسبب نمو النفقات الحكومية وكذلك استمرار وضع اللجوء السوري الى الأردن حيث تم أستقبال نحو (100) الف لأجى على مدى سنة 2015 ، فضلاً عن سوء حالة الأقتصاد العراقي مؤدياً انعكاساً لتجارة الأقتصاد العراقي مع الأردن ، فضلاً عن زيادة نم و الأستهلاك الخاص وبنسبة تتجاوز (7%) وبنسبة أقل للأستثمار والتجارة الخارجية مع نمو نفقات الحكومة وانعكس على نمو نصيب الفرد من ناتج المحلي الأجمالي (التقرير الاقتصادي المتخصص،2015، 18).

ثانياً : مؤشرات الحوكمة في المملكة الأردنية الهاشمية :-

Governance indicators in the Hashemite Kingdom of Jordan

مؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) برغم من تعدد مؤشرات الحوكمة التي تستخدم لقياس ومعرفة جودة الحكم في دول العالم المختلفة المتقدمة او النامية على حد سواء ، حيث تعتبر من أكثر المؤشرات شمولية وأفضلها استخداماً ، وان مؤشر (WGI) أستخدم ست مقاييس وأن كل مؤشر يمكن أستخدامه كمؤشر مستقل لمواضيع الحوكمة بأستخدام (31) مصدراً من مصادر البيانات، و (144) متغير وهذا يضيف الشمولية بشكل أكثر والتي تعمل على تغطية (213) دولة ليكون من (WGI) هو المقياس الذي المتاح لقياس الحوكمة لكافة دول أع ضاء منظمة الامم المتحدة ، حيث يتم أصدار سنوياً ابتدأ من سنة 2004 ، حيث كان في بداية صدورها كل سنتين في أول نسخة ،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثم أصدارها 1996، فضلاً عن الشفافية والدقة والمصداقية التي تتميز بها ، وذلك لأعتمادها على أكثر من مصدر من مصادر جمع البيانات لبناء المؤشرات الا ول هو أراء الخبراء وتتمثل البيانات المتوفرة عن أداء الحكومات والدراسات الاستحصائية ، والمؤشر الثاني كافة البيانات التي جمعها من منظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاعات الخاصة وكافة المنظمات الأقليمية والدولية (الشمري، عويش ،2016، 5).

وان الاحداث والتوترات التي تشهدها العراق وسوريا ودول المنطقة والتي انعكست على الوضع الاقتصادي للمملكة ،حيث ان مؤشرات الحوكمة في الأردن كما هو الحال في مختلف الدول النامية والمنشغلة بالوضع السياسي والأقليمي وكافة تأثيراتها المختلفة ومحاولة للأحداث تغيرات أقتصادية نوعية أو اقليمية لتنشيط نمو أقتصادها وللوقوف على أهم المؤشرات الحوكمة في الأردن والتي تستعرض بشكل التالي :-

أولاً: مؤشر السيطرة على الفساد:- (Control Of Corruption(cc)

ان السيطرة على الفساد يخلق النمو والتنمية الأقتصادي ويدعمهم ،ويجب ان يكون للافراد فرصة للاستثمار لكي يعملوا على تحسين قدراتهم في كافة مجالأت الحياة سواء الصحة أو تعليم ، والتدريب وهذا يتم من خلال المشاركة في كافة قرأرات المجتمع وأن يتمتع الانسان بالرفأهية والحرية على حد سواء الأقتصادية والسياسية فان الحكم الديمقراطي من خلال المؤسسات السياسية حيث ان المؤسسات تعمل على توسع قوة وصوت المجتمع وضمان مسالة صانع القرار وهو شرط ظروري لتعزيز التنمية البشرية (Pradhan ,Sanyal,2011,2).

أن محاربة الفساد هو احد أهم الأهداف الضرورية لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدية في الإدارة ، فأن مؤشر السيطرة على الفساد يعمل على قياس المدى الذي يمكن للسطلة العامة أن تجمع المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة ، فضلاً عن ذلك تخفيض من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم ، بمعنى أن مدى قدرة الدولة على سيطرتها على الفساد المنتشر في الدولة سواء كان سياسي او أقتصادي ، ويوضح هذا المؤشر ان أفراد المجتمع مدى قدرتهم على محاسبة المسؤولين الحكومين الفاسدين ، فضلاً عن مراقبة أداء الحكومة (البسام ، 2014، 185).

ووفقاً للبنك الدولي يعتبر الفساد احد اهم مظاهر الحكم السئ، فان التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تعاني من ضعف في إدارة الحكم التي تكون مختلفة عن دول العام وان المنطقة تعاني من عجز في الحرية والذي ينعكس على التنمية البشرية ويعتبر أحد اهم المظاهر للتخلف التنمية السياسية (تقرير التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،2004، 29).

ثانياً: مؤشر فعالية الحكومة :- Government Effectiveness(GE)

الرغبة بفعالية الحكومة هو صياغة وتنفيذ مصداقية للتزأم الحكومة في إدارة الشؤون العامة للدولة وتهئية السياسة الصحيحة ولايتم ذلك إلا من خلال تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي فأن خدمة الأفراد هي أحد أهم وظيفة للحكومة (Kaufmann, Kraay, Mastruzzi.,2010,4).

ثالثاً:مؤشر الأستقرار السياسي / وغياب العنف والارهاب:-

Political Stability /and Absence of Violence Terrorism (PV)

يقيس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي في الدولة ، حيث أن المشاكل السياسية والنزاعات الطائفية الداخلية والخارجية والقضايا المشابهة لها فانها تعتبر من اهم الأمور المساهمة الى عدم الاستقرار السياسي ثم يعمل على زيادة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المشاكل والمخاطر وعدم ثقة المواطن بالحكوم ة ، ثم يؤدي الى خلق بيئة تتصف بالعنف والأغتيالات وتنعكس على الوضع الاقتصادي في الدولة المتمثل بأنخفاض الأستثمارات الأجنبية والمحلية وأنخفاض مستوى رفاهية الفرد وهذا يعمل على تراجع النمو الاقتنصادي في الدولة (المطوري، 2011، 10).

يشمل مؤشر جودة التشريع في تمك ن الحكومة في صياغة وتنفيذ كافة القوانين والسياسات واللوائح التي لها دور كبير ومهم في تنمية الاقتصادية في القطاع الخاص والعام والعمل على تنظيم حياة الأفراد والمجتمع بهدف خلق نمو أقتصادي والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية (الشمري،عويش،2016، 4).

ويعمل هذا المؤشر على مدى قياس رغبة الحكومة في جذب الأستثمارات المحلية والأجنبية وخلق بيئة أستثمارية والتي من خلالها تعمل على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، وأن قيام الحكومة بهذا الدور هو أشارة وأضحة لأهمية القطاع الخاص كقطاع داعم للنمو الأقتصادي بجانب القطاع الع ام ، فضلاً عن ذلك أن العلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة يقيسها أيضاً مؤشر جودة التشريعات فأن الجهة المساهمة في عملية الحوكمة ، الحكومة ، القطاع الخاص ، المنظمات غير الربحية ، والمواطن ، فضلاً عن ذك مدى التزامها لكي تنطبق هذه الأنظمة كما تنظم حيا ة الأفراد، فان مؤشر يقوم بقياس جودة القوانيين التي تعمل على تنظيم حياة الافراد (البسام، 2014،191). والجدول (2) يوضح مؤشرات الحوكمة في المملكة الأردنية الهاشمية كالتالي:-

جدول(2)

مؤشرات الحوكمة في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة (2002-2014)

السنوات	السيطرة على الفساد	فاعلية الحكومة	الاستقرار السياسي	جودة التشريع	سيادة القانون	ابداء الرأي والمساءلة	معدل الحوكمة
2002	-0.1	0.12	-0.6	0.03	0.13	-0.77	-0.198
2003	0.31	0.24	-0.1	0.21	0.38	-0.68	0.06
2004	0.34	0.12	-0.2	0.32	0.37	-0.54	0.068
2005	0.33	0.07	-0.1	0.17	0.41	-0.51	0.061
2006	0.3	0.18	-0.8	0.34	0.38	-0.69	-0.048
2007	0.31	0.22	-0.3	0.31	0.45	-0.65	0.056
2	0.	0.	-	0	0	-	0.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

008	41	22	0.4	.32	.46	0.72	048
2009	0.22	0.28	-0.4	0.31	0.28	-0.78	-0.015
2010	0.06	0.13	-0.3	0.25	0.2	-0.8	0.076
2011	0.1	0.1	-0.5	0.3	0.26	-0.8	-0.09
2012	0.07	-0.04	-0.5	0.18	0.37	-0.74	-0.11
2013	0.09	-0.11	-0.6	0.12	0.39	-0.82	-0.17
2014	0.15	0.13	-0.6	0.08	0.48	-0.77	-0.088

المصدر: من أعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات :Data world bank www.govindicators.org

خامساً: مؤشر سيادة القانون : - Rule of Law (RL)

لتطبيق سيادة القانون والعمل على تحقيق مبأدى الحوكمة لابد أن يكون هنالك مؤسسات ذأت كفاءة جيدة تعمل على ضوء اليات وظوابط تشارك في تحقيق النمو الأقتصادي ، حيث يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين لتطبيق القوانين من قبل الحكومة وبشكل عادل سواء الافراد أو المنظمات ومدى تنفيذ العقود ، فضلاً عن حماية حقوق الملكية ، والمحاكم ، وأحتمال حدوث الجرائم والعنف ،وأن المؤشر يشمل المجتمع باكمله ولا يختص الفردية فقط ،فعند أرتفاع قيم هذا المؤشر فأنه يدعم الثقة بين الحكومة والأفراد والقطاع الخاص وجذب الأستثمارات الملية والأجنبية وتسهم في خلق بيئة تزدهر بالمبدعين والمفكرين والمبتكرين نتيجة حماية حقوق ملكية (الشمري ، عويش، 2016، 7).

سادساً: مؤشر أبداء الرأي والمساءلة:- Voice and Accountability(VA)

يلتقط ويقيس مؤشر ابداء الرأي والمساءلة مدى قدرة مواطني البلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، ويكون لهم كذلك الحرية التعبير في انتخاب من يمثلهم ،وكذل ك لهم حرية تكوين الجمعيات، وكذلك قدرة مواطنين الدولة على محاسبة مسؤوليهم الحكوميين عن أي نتأئج لقرارات المسؤوليين التي تتخذ منهم ، فضلاً عن ذلك يقيس مدى حرية الإعلام ، فان جميع هذه العمليات تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في النمو الأقتصادي والأجتماعي ، كما يساهم على الحد من الفساد من خلال عملية الرقأبة الأجتماعية من قبل الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤوليين الحكوميين ، لذلك يعد مؤشر قياس أبداء الرأي والمساءلة أحد أهم عنصر من عناصر مؤشرات الحوكمة (البسام ،2014، 195).

ووفقاً للبنك الدولي ان مؤشر أبداء الرأي والمساءلة يهتم على فكرة امتلاك المواطنين الحق بمساءلة حكومته على كيفية استعمال سلطة الدول وموارد شعبها ، وتحتاج المسالة الى التنافسية ، بمعنى القدرة على اختيار اكثر من هيئة اقتصادية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وسياسية من خلال حسن أدائها ، ك ما تتطلب المساءلة الى الشفافية والنقاش والاستجواب والاختيار والمنافسة بين بدائل السياسيين وبدائلهم ، (تقرير التنمية في شرق اسيا وشمال افريقيا ، 2004 ، 31)

المبحث الثالث

تحليل نتائج أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي للمملكة الاردنية الهاشمية للمدة (2002-2014)

يوضح هذا المبحث اختبار الفرضية التي جاء بها البحث ، وذلك من خلال تفسير أثر المؤشرات المستقلة (السيطرة على الفساد ، فاعلية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريع ، سيادة القانون ، ابداء الرأي والمساءلة) على المؤشر النمو الاقتصادي ، حيث تم اعتماد المؤشر المعتمد النمو الاقتصادي ،حيث ان تم استخدام نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ،اما المؤشرات المستقلة فهي كالتالي:

1 - السيطرة على الفساد X1
2 - فاعلية الحكومة X2
3 - الاستقرار السياسي X3
4 - جودة التشريع X4
5 - سيادة القانون X5
6 - أبداء الراي والمسالة X6

حيث تبين المعادلة الاقتصادية رقم (1) وجدول (3) تأثير المؤشرات المستقلة على المؤشر المعتمد للمدة (2002-2014) لعينة المملكة ، وهذا ماتيح من بيانات المتوفرة عن هذه المؤشرات ، علماً ان قيمة (t) الجدولية (1.782) ، وقيمة (f) الجدولية (2.92) عند مستوى معنوية (0.05) أما (n) فتساوي (13), ومعادلة نتائج الاختبار كالأتي:-

$$y = 19.519 + 0.418x_2 - 0.519x_3 + 1.111x_6 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

جدول (3)
نتائج اختبار أثر مؤشرات الحومكة في النمو الاقتصادي للمملكة الاردنية الهاشمية للمدة (2002-2014)

النموذج	T	F.	معام

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

				ل التحديد المصحح R
	(Con st ant)	23.599		
	x2	17.237	117.011	0.836
	x3	8.410		
	x6	-8.065		

المصدر:بالاعتماد على مخرجات الحاسوب والبرنامج الاحصائي spss .

تشير نتائج التقدير في معادلة (1) والجدول اعلاه ، ان مؤشر السيطرة على الفساد X1 قد تم استبعاده من الانموذج لعدم معنويته في مؤشر النمو الاقتصادي ،مما يدل ان الفساد في الدول النامية ومنها الاردن يكون كدولة من الدول النامية الأكثر انتشاراً ، فان الفساد قد زاد في السنوات الاخيرة ولكن بدأ الرأي الأردني بأجراءات واضحة في مكافحة الفساد حيث بدات هئية مكافحة الفساد في الاردن بتشكيل وحدة لمكافحته ،وفضلاً عن تنفيذ قوانين واجراءات استراتيجية وطنية لتخلص منه ،واضافة الى ذلك قامت هئية مكافحة الفساد في المملكة بالعديد من الانشطة تتمثل بالتدقيق والمراجعة عمل وقيود لبعض الجهات المستهدفة بناءاً على معلومات متوفرة لدى هئية مكافحة الفساد (هئية مكافحة الفساد، 2014، 20).

اما بالنسبة لمؤشر فاعلية الحكومة X2 فقد قدرت ب (**0.418**) وتشير نتائج الدراسة بأن ذو علاقة موجبة وطردية مع النمو الاقتصادي بمعنى كلما زادت فعالية الحكومة ادى ذلك الى زيادة النمو الاقتص ادي والعكس صحيح، اما بلنسبة لاختبار (t) فتشير نتائج ذو علاقة معنوية مع النمو الاقتصادي.

اما فيما يخص مؤشر الاستقرار السياسي X3 وعلاقته في النمو الاقتصادي فقد قدر (**0.519 -**) فقد ظهرت النتائج بالاشارة السالبة في التقدير وهذا يدل انه المؤشر الاستقرار السياسي ذو علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ، ولكنه ذو تاثير معنوي في النمو الأقتصادي ، وذلك للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني منذ بداية عام 2010 حتى الوقت الراهن نتيجة الوضع الاقليمي المضطرب للعراق وسوريا مما أنعكس على النمو الاقتصادي للأردن .

وتشير نتائج الدراسة بان مؤشر جودة التشريع X4 قد تم استبعاده من الانموذج لعدم معنويته في النمو الاقصادي، فقد قامت الحكومة الأردنية بالعديد من التحديثات الجوهرية على كافة القطاعات الاقتصادية والمؤسسات القطاع العام والخاص . كما تم استبعاد مؤشر سيادة القانون X5 لعدم معنويته في الانموذج،كما ان هذا المؤشر له نفقات عامة كثيرة التي تؤثر في الميزانية العامة وعمل على عجز في حسابات الختامية لصالح النفقات ، وذات تاثير في النمو الاقتصادي (الشمري ، وعويش، 2016، 9).

وتشير نتائج الدراسة بان مؤشر أبدا ء الرأي والمساءلة X6 **وقدر ب (1.111)** وأنه ذات تأثير موجب وقوي ومعنوي وعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي ، بمعنى أنه كلما ارتفع أبداء الرأي والمساءلة أدى الى ارتفاع النمو الاقتصادي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والعكس صحيح. وذلك ان حرية التعبير البناء أدت الى مشاركة المواطن الاردني بفاعليه في المساءله وابداء الراي للحكومه حيث ساهم المواطن الاردني في ممارسة حرية التعبير بالتفاعل السياسي والاجتماعي داخل المملكة في ظل الأعلام الحر وخلقت هذه الحرية بناء المواطن بشكل ايجابي للاردن وتفاعله في مجتمعه على اسس سليمه وحققت اثر ايجابي ايضا في النمو الاقتصادي.

وان اختبار(F) تشير نتائج الدراسة بان (F) المحسوبة وهي (117.011) وتعد اكبر من (F) الجدولي البالغة (2.92) وهذا يدل ان النموذج الاقتصادي ككل ذو علاقة معنوية مع المؤشر المعتمد النمو الاقتصادي .

وتشير مؤشر المعدل المصحح R^2 للأنموذج المقدر إلى أن (83.6%) من المتغيرات الحاصلة في (Y معدل النمو الاقتصادي) تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في كل من (X2 فاعلية الحكومة)و (X_3 الاستقرار السياسي) (X6 ابداء الراي والمسألة) وأن (16.4%) من تغيرات المؤشر المعتمد تفسر بوساطة عوامل أخرى كمية أو نوعية تقع ضمن المتغير العشوائي . ولم تظهر معنوية المؤشرات المفسرة (X_1 السيطرة على الفساد) و (X_4 جودة التشريع) و (X_5سيادة القانون) لعدم قدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية على الرغم من منطقيتها الاقتصادية، وربما يعود ذلك إلى عدم اكتمال السوق في الاقت صاد موضوع الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات وهي :-

1 - برز مفهوم الحوكمة والذي لاقى رواجاً في بداية القرن الماضي ولاسيما للتخفيف حدة من التبعئات التي نتجت عن الازمات الاقتصادية والمالية العالمية ، لذلك اهتمت المؤسسات والمنظمات الدولية بالحوكمة وعدم تكرار الفشل الذي نتج من تلك السياسات وخلق الية جديدة للدول النامية لتحقيق ورفع النمو الاقتصادي.

2 - اصبحت الحوكمة تحتل أهمية كبيرة في اقتصادات المتقدمة والناشئة ، وذلك لا هميتها في منع التلاعب والغش والفساد في مؤسسات ومنظمات الدولية ، وتعمل على زيادة الاندماج بين اصحاب المصالح من خلال فعالية الافصاح والمسالة والرقابة والحوافز ، وان الحوكمة لها تاثير على مجالات القانونية والاجتماعية والهدف من ذلك هو لصالح الافراد والمؤسسات والمجتمع.

3 - ان الحوكمة لها تأثير في مجالات الاقتصادية ايضاً ،حيث تعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وتمنع هروب روؤس الاموال خارج اطار الدولة ، حيث تهدف الحكومة على رفع مستوى التنمية الاقتصادية والتطور الدولة عن طريق كفاءة مستوى الأداء للمؤسسات الدولة ، والعمل على تحقيق القدرة التنافسية العالمية ، وتهدف الى الاستغلال الأمثل للموارد والتخصص وتقسيم العمل ،كما توصلت الدراسة بان الحوكمة تعمل على ضمان كفاءة الأسواق وذلك من خلال فرض

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

حقوق الملكية ، سيادة القانون ، الحد من الفساد ، وزيادة الأستثمار في القطاع الخاص والعام، وان مجمل هذه العوامل تعمل على تطوير وزيادة النمو الاقتصادي.

4 - أظهرت الدراسة بأن مفهوم الحوكمة استقطب أهتمام العديد من الباحثين والمختصين وذلك لما له من مكانه علمية لدى الدولة في تحقيق هدفها وهو تطور دولة ،والحق، والقانون وهذا هدف كل دولة وهذا لا يتحقق الا من خلال الحوكمة ، لذلك فقد تعدد مفهوم الحوكمة نتيجة عدم التطابق في الظهور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المتقدمة والدول النامية فتعددت مفاهيمه وتعاريفه والتي افقدت مفهوم الكثير من الاهمية ولكن مهما اختلف مفهوم الحوكمة انه لا يختلف اثنان بانه قاعدة لتحسين اداء المؤسسات العامة للدولة.

5 - وتوصلت الدراسة بأن التنمية في الدول النامية ومنها الاردن وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعاني من ضعف في إدارة الحكم مقارنة بدول العالم .

6 - اظهرت الدراسة بان نمو ناتج المحلي الاجمالي قدر ارتفع في سنوات 2000 بنسبة نمو (4.2%) من ناتج المحلي الاجمالي ، واستمر بالأرتفاع حتى 2007 اذ بلغ (% 8.2) من ناتج المحلي الاجمالي ، وانخفض سنة 2008 اذبلغ (7.2%) من ناتج المحلي الاجمالي ، بسبب الازمة المالية العالمية ، الانه أستمر بالانخفاض حتى 2015 ووصل الى (2.4%) من ناتج المحلي الاجمالي ، وذلك نتيجة الوضع المضطرب في المنطقة الاقليمية والعالمية ولا سيما ازمة السورية وعدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق والذي انعكس على تجارة الاردن واثر في النمو الاقتصادي للمملكة .

7 - أظهرت نتائج الدراسة بوجودة علاقة طردية ومعنوية للمؤشر (x2 فعالية الحكومة)،في النمو الاقتصادي و ان (مؤشر الاستقرار السياسي ,X3) ،ذو علاقة عكسية ومعنوية في النمو الاقتصادي اما مؤشر (X6 أبداء الراي والمسالة)، ذات علاقة طردية ومعنوية في النمو الاقتصادي .واضافة الى ذلك ظهرت نتائج الدراسة بعدم معنوية لكل من المؤشرات (X1 موشر السيطرة على الفساد)، و(x4 جودة التشريع)، و (X5 سيادة القانون) في النمو الاقتصادي حيث تم استبعاده من الانموذج.

ثانياً : المقترحات:-

1 - توصي الدراسة ضرورة ان تقوم المؤسسات في نشر التقارير المالية السنوية والافصاح عنها ، اضافة إلى تقارير مجلس الإدراة والحسابات،وكذلك إن تتضمن مع تلك التقارير المؤشرات المالية وغير المالية والتي تعكس أداء الموسسات، ومثال على ذلك السيولة وتطورها من سنة إلى آخر ى وغيرها من تلك المؤشرات ،من خلال نشرها على شبكات (الانترنت) او صحف الشركات او المؤسسات المحلية لأطلاع الجمهور عليها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2 - اصدار وتطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بحوكمة الشركات في المملكة للأرتقاء في ادراة المؤسسات والشركات ،تجنباً للفساد المالي و الادراي ووضع عقوبات صارمة للمتلاعبين بأموال الشعب .

3 - العمل على تقليل نسبة البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وهذا يساهم في تأمين دخلاً ثاتباً للأبناء المجتمع ،وكذلك القيام في تأمين شبكة الحماية الاجتماعية ،والتأمين الصحي ،وهذا يساهم في خلق شعور المواطن في الأمان والأستقرار .

4 - ضرورة تشكيل لجنة مستقلة في حوكمة المؤسسات،تضم عدد من الخبراء والمختصين من الاكاديمين والمهنين وايضاً من الممثلين في القطاع الخاص في المملكة الاردنية ، لأنجاز كافة التغيرات الضرورية في مجالات المختلفة،مثل المجالات القانوية والتنظيمية، وغيرها من المجالات.

5 - ضرورة عمل المملكة في تشجيع رأس المال المحلي والاستثمار في المملكة ،والعمل على الحد من هروب رؤوس الأموال خارج المملكة ،والمساهمة في تشجيع الاستثمارات الاجنبية وزيادة القدرة التنافسية الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

المصادر:

اولاً: المصادر باللغة العربية:-

أ - الوثائق الرسمية:-

1 - التقرير الاقتصادي المخصص، " أفاق الأقتصاد الأردني 2015،المملكة الأردنية الهاشمية ، www.kas.de.

2 - تقرير التنمية في الشرق الأوسط وافريقيا، "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وأفريقيا"، البنك الدولي، دار الساقي للنشر ، بيروت ، لبنان، 2004.

3 - هئية سوق رأس المال الفسلطنية ، " الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين "، الإدارة العامة للدراسات والتطوير ، فلسطين،2012، .

4 - هئية مكافحة الفساد،التقرير السنوي 2014، المملكة الاردنية الهاشمية.

5 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006،المملكة الأردنية الهاشمية،.

ب - **المؤتمرات:-**

1-حداد، مناور، " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية " مؤتمر العملي الاول ،جامعة دمشق ، سوريا، للفترة 15-16 تشرين الاول 2008.

ت- الرسائل والاطاريح:-

1-عبدي، مريم بن ، وحمادة ،مروة ، "دور الحوكمة في تحسين اداء المؤسسات العامة دراسة حالة جامعة 8 ماي 1945 قائمة"، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014.

ث- الدوريات :-

1 - البسام، بسام العبداللة " الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية "، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 67-68، جامعة حسيبة بن بوعلي ابو شلف ، الجزائر ، 2014،ص 176-200.

2 - الشمري ، مايح شبيب، وعويش،حسين علي، " العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية "مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والأدارية ،جامعة واسط، العدد22، العراق ،2016، ص1-20.

3 -المطوري ، احمد جاسسم، "مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم واثارها على النمو الاقتصادي "، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، جامعة الكوفة، العراق ، 2011 ،ص1-22.

4 - عاصم خلود، والعبيدي، وناس ، "دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلات الهيكلية في سوق العراق للاوراق المالية " مجلة دراسات محاسبية ومالية ،العدد 17، جامعة بغداد ، العراق، 2011، ص 137- 170.

5 - محمد،خولة عبد الحميد، "دور حوكمة الشركات في أرساء الاسس العلمية لعمل الشركات المساهمة في العراق "مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدارية، العدد 25، المجلد 8 ، جامعة بابل ، العراق ، 2012، ص 55-72 .

6 - محمود ،محمد نايف، "اثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة", دراسات الاقليمية ، العدد 26، المجلد 26، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص 121- 144.

ج- مواقع الانترنت العلمية:-

1 - الجازي ،عمر مشهور حديثة، "حوكمة الشركات في الاردن " ، 2011 www.jcdr.com/pdf/**hawkamat**

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية :-

A. Official Publication

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1- data world bank, **The Worldwide Governance Indicators (WGI),**www.govindicators.org

2- Kaufmann, D., A. Kraay and M. Mastruzzi. «Response to: «The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None».» World Bank: 2010, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/ResponseKL.pd

B. Perodicals

1—Kaufmann ,Danial, and, kraay, Arat, Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?" The World Bank Research Observer, Oxford University Press, vol. 23, no. 1 , 2008, PP :2-30.

2-Khan,Mushtaq,H, "Governance, Economic Growthand Development since the 1960s",Ecoinimc and Social Affairs, United Nations,, No 45, 2007,PP: 2-22.

3- Kpoor . M n, Meas, and, , Lindgreen, Roos, "On the governance of information: Introducing a new concept of governance to support the management of information," International Journal of Information Management, Vol 31, NO3.2011,PP 195-200,.

4- radhan,Rudra,and,Sanyal,G," Good governance and human development: Evidence form Indian States," Journal of Social and Development Science,Vol 1,No1 ,2011, PP:1-8.

پوختە

سەرجەم دەزگەەیێن ئابووری ئەوێن توشی قەیران وشکەستریێ بویێن ژ ئەگەریێ نەبوونا یسپوریێ و سەربورا وشیاریێت گونجای لدەف کادریێ ریێقەبرنا واندا، بمەعنا نە بێگوری ب بنەمایێن عەقلاریەتێ د سیستەمێ ریێقەبریێ دا. لەورا لسەرانسەری جیهانێ ئیدیئەك هاتە کرن ژلایێ وان دەزگەها قە لسەر سیستەمێ ریێقەبریێ . کرنگوا قێ قەکولیدێ ژ گرنگوا بجهیێنانا پرینسیپێن عەقلاریەتێ(حوکمە) د پەیدا کرنا بیاقێ گونجای بو گەشەکرن و جێگوریا ئابووری . لسەرقێ چەندێ د شیان دایە ئاریشا قەکولیدێ بشیوازێ چەند پرسیارەکا بەیتە دارشتن، ژ وان : ئەرێ نەبونا دەزگەەیێن خوجهی و نە ئەکتیف کرنا یاسایێن پەیوەندیدار دبنە ئەگەریێ پەیدابوونا بیاقەلێ گونجای بو گەندەلیێ. واقیدیێ ئارمانجا قەکولیدێ دیتە دیارکرنا بنەمایێن ئانکو فاکتەریێن حەوکەمێ و قیاس کرنا کارتیکرنا وان لسەر گەشەکرنا ئابووری لوەلاتێ ئوردیێ.

هاتە پێشنیاز کرن کو وان فاکتەرا دێ کارتیکرنەکا ئەرێنی هەیێت لسەر گەشەکرنا ئابووری لوی وەلاتی، وپشتی بکاریێنانا شیوازێن تیوری و پراکتیکی و پروگرامێن ئاماریێ یێن حازر بو دەریێنانا پارامیترا لدیف وان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

داتا یەن مە بدەست خوڤە ئەنجامێن ژ ئاماریێن بانك ڕێڤ دەولەتی، ئەنجام هاتنە هەلسەنگاندن و تێهست كرن بكاریێنانا زانستێن ئیكونومیتریكسێ ولپەی لوج یێن زانستێن ئابووری . ڤەكولینێن گەهشتە وێ چەندێ كو فاكتەرێن (ئاستێ ئەكتیڤ بونا حەوكەمێ ، ئیدیرسێن ودیاركرنا بو چونا، جێگوریا سیاسی) كارتێكرنا ئەرێنی هەبوو ، و بەروڤاژی فاكتەرێن(كونترولكرنا گەندەلی، سەروەریا یاسایی، وئاستێ یاسادانانێ) كارتێكرنا نەرێنی هەبو لسەر گەشەكرنا ئابووری.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Abstract

The global financial crises and collapses that affected the institutions, which were caused by a lack of competencies and expertise in the management of institutions, in the sense not to take the principle of governance, which led to the collapse of these institutions As a result of these collapses, many international institutions and institutions in the governance . Therefore, the importance of research was that governance plays an important role in creating an economic climate conducive to achieving economic stability and raising economic growth rates. The lack of good building for national institutions and effective laws contributes to the provision of adequate environment for the corrupt, but has neglected many important indicators in reaching the desired goal of these countries. The objective of the research is to identify governance and indicators, Control of corruption, government effectiveness, political stability, legal sovereignty, quality of legislation, opinion and accountability), their impact on economic growth in Jordan, study of economic growth indicators and knowledge of the relationship between governance indicators and economic growth of Jordan . The research hypothesized that governance has a significant impact on economic growth. The research was based on theoretical analytical method, analytical quantitative approach and statistical program for social sciences. The results of the standard estimation were used using the method of the normal minimum squares based on data obtained by the World Bank. The study found that the effectiveness of governance, political stability, opinion and issue had a significant effect on economic growth. Indicators (control of corruption, legal sovereignty, and quality of legislation) were insignificant in economic growth.